

منوعات

MEDIA

أخبار

اسفدت مجموعة «رويا» الإعلامية الأردنية، الأثنية، للقرار المعلن لـ«دويتشه فيله» تعليق اتفاقياتها معها. ودعت إلى التفريق بعبارات واضحة بين انتقاد الاعمال غير القانونية أو اللاإنسانية أو العنصرية من قبل إسرائيل كدولة، ومعاداة السامية».

اعلن مارك زوكربيرغ، الأثنية، عن منح مستخدمي تطبيق «واتساب» الذين يبلغ عددهم مليارين، خيار إخفاء رسائلهم بعد 24 ساعة من توجيهها. وقال زوكربيرغ عبر حسابه في «فيسبوك»: «ليس من الضروري ان تبقى الرسائل كلها موجودة الى الأبد».

تستهدف تحقيقات تجريها هيئات ناظمة أميركية شركة «ديجيتال وورلد اكويزيشن كورب» التي ستندمج معها شبكة التواصل الخاصة بدونالد ترامب لدخول البورصة، مع طلب تفاصيل عن عملها وقرّبتها من مؤسسة الرئيس السابق.

تسعى السلطات الروسية أخيراً إلى تعزيز سلطتها على «فكونتاكتي» وهي أكبر شبكة روسية للتواصل تأسست عام 2006، عبر شراء المزيد من أسهمها من قبل مويديت للكرملين و تعيين اصحاب التوجهات نفسها على رأس إدارتها.

منذ عام 2017، تتوالى التقارير والتسريبات التي توجّه أصابع الاتهام إلى شركة «فيسبوك» وتحملها مسؤولية المساهمة في تأجيج العنف ضد أقلية الروهينغا في ميانمار، لتصل القضية أخيراً إلى القضاء الأميركي

«فيسبوك» واضطهاد الروهينغا: «الوحش» أمام القضاء

ماجدولين الشموري

رفع لاجئون من الروهينغا من ميانمار دعوى قضائية على «ميتا» الشركة الأم لـ«فيسبوك» مطالبين بإيها 150 مليار دولار أميركي، على خلفية مزاعم تتهمها بتجاهل خطاب الكراهية بحق هذه الأقلية المسلمة الذي أّجج العنف ضدهم. الدعوى القضائية رُفعت في ولاية كاليفورنيا الأميركية الأثنية، وتحتاج بأنّ فشل «فيسبوك» في الإشراف على المحتوى والتصميم الذي تعتمده لمنصتها ساهما في العنف الذي يواجهه مجتمع الروهينغا على أرض الواقع. وفي إجراء منسق، قدم محامون بريطانيون أيضاً خطاب إشعار إلى مكتب «فيسبوك» في لندن، وفقاً لما نقلته وكالة «رويترز» الثلاثاء.

وجاء في الدعوى القضائية أنّ «فيسبوك» على استعداد «لتبادل أرواح الروهينغا باختراق أفضل للسوق في بلد صغير جنوب شرقي آسيا». وأضافت: «في النهاية، كان هناك القليل جداً لتكسبه فيسبوك من وجودها في ميانمار، والعواقب على شعب الروهينغا لا يمكن أن تكون أشد خطورة وإيلاماً. ومع ذلك، ورغم معرفتها بما يحصل وامتلاكها الأدوات اللازمة لإيقافه، استمرت ببساطة في المضي قدماً». وفقاً لصحيفة «ذا غارديان». أما المحامون الذين قدموا الرسالة إلى مكتب «فيسبوك» في لندن الأثنية، فأكدوا أنّ عملاءهم وأفراد أسرهم تعرضوا لأعمال «عنف خطير، و/أو قتل، و/أو انتهاكات جسيمة أخرى لحقوق الإنسان» كجزء من حملة إبادة جماعية نفذها النظام الحاكم والمطرفون المدنيون في ميانمار. وأضافوا أن منصة التواصل، التي دُشنت في ميانمار عام 2011 ولاقت رواجاً واسعاً وسريعاً، ساهمت في هذه الحملة. يتوقع المحامون رفع دعوى العام المقبل أمام المحكمة العليا حيث سيمثلون أفراداً من الروهينغا في المملكة المتحدة واللاجئين في المخيمات في بنغلاديش.

لم يعلّق عملاق التواصل على الدعوى القضائية إلى الآن. لكنّ «فيسبوك» أقرت بـ«بطئها الشديد في منع التضليل والكراهية» في ميانمار، عام 2018، وأكدت أنّها اتخذت منذ ذلك الحين خطوات لقمع انتهاكات المنصات في المنطقة، بما في ذلك حظر جيش ميانمار من موقعي «فيسبوك» و«إنستغرام». بعد انقلاب الأول من فبراير/شباط الماضي، أوضحت الشركة حينها أنّ «الأحداث منذ انقلاب الأول من فبراير/شباط، ومنها العنف الدامي، عجلت بضرورة هذا الحظر... نعتقد بأن أخطار السماح لانتهاكات (جيش ميانمار) باستخدام فيسبوك وإنستغرام كبيرة للغاية».

أشارت «فيسبوك» سابقاً إلى أنّها محمية من المسؤولية عن المحتوى الذي يشهده المستخدمون، بموجب قانون الإنترنت الأميركي المعروف بالقسم 230 الذي ينص على أنّ المنصات الرقمية ليست مسؤولة عن المحتوى المنشور من قبل أطراف ثالثة.

لكنّ الشكوى القضائية الجديدة أشارت إلى أنّها تسعى لتطبيق قانون ميانمار على دعاوى إذا رُفع القسم 230 كدفاع. على الرغم من أنّه يمكن للمحاكم الأميركية تطبيق القانون الأجنبي على القضايا التي حدثت فيها أضرار ونشاط مزعوم من قبل الشركات في بلدان أخرى، قال خيربان قانونيان، لـ«رويترز» إنّهما لا يعلمان بسابقة ناجحة لاستدعاء القانون الأجنبي في الدعاوى القضائية ضد شركات التواصل التي يمكن فيها تطبيق إجراءات الحماية بموجب القسم 230. فرّ أكثر من 730 ألفاً من مسلمي الروهينغا من ولاية راخين في ميانمار، في أغسطس

أب عام 2017، بعد حملة عسكرية قال اللاجئون إنها شملت القتل الجماعي والاعتصاب. وثقت جماعات حقوقية قتل المدنيين وحرق القرى. واستولى الجيش على السلطة في فبراير/شباط الماضي، بعدما زعم حدوث تزوير في انتخابات الثامن من نوفمبر/تشرين الثاني عام 2020 التي اكتسحتها «حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية» بزعامة أونغ سان سو تشي، عام 2018، اتهم

طالب اللاجئين بتعويضات قيمتها 150 مليار دولار أميركي

محققو الأمم المتحدة موقع «فيسبوك» بأن له «دورا مهما» في إثارة الكراهية ضد المسلمين من الروهينغا في ميانمار. وقال أحد أفراد فريق التحقيق الذي بحث احتمال حدوث أعمال إبادة جماعية إن الموقع «تحول إلى وحش».

في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، اتهمت مهندسة البرمجيات فرانسيس هاوغين «فيسبوك» بـ«المساهمة في تأجيج العنف في ميانمار». واستندت هاوغين في

شهادتها إلى مجموعة أبحاث خاصة أجرتها على طبيعة سياسات منصة «فيسبوك». قبل استقالتها من الشركة في مايو/ أيار الماضي. خلصت هاوغين إلى أنّ «فيسبوك» يضخم الكراهية والمعلومات المضللة والاضطرابات السياسية، مشيرة إلى أنّ الشركة «تخفي الكثير من ما توصلت إليه هذه الأبحاث». وقالت في شهادة لها خلال جلسة استماع في الكونغرس: «أخاف من السلوكيات المثيرة للانقسام والمضطربة... ما رأيته في ميانمار هو الفصول الافتتاحية لقصة مرعبة لدرجة أنّ لا أحد يريد أن يقرأ نهايتها». وأشارت هاوغين إلى أنّ الشركة «تكذب على جمهورها بشأن إحراز تقدم كبير ضد الكراهية والعنف والمعلومات المضللة»، لافتة إلى «استخدام الجيش في ميانمار عام 2018 فيسبوك لشن حملة إبادة جماعية ضد الروهينغا».

وفي هذا الشأن، كشفت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، في أكتوبر/ تشرين الأول 2018، أنّ «عناصر جيش ميانمار كانوا يغمرون فيسبوك بكراميتهم، وحولوا الموقع إلى أداة للتطهير العرقي على مدى 5 سنوات».

ونقلت الصحيفة آنذاك عن مسؤولين سابقين في جيش ميانمار ومدنيين وباحثين. لم تسمهم. قولهم إنّ «عناصر جيش ميانمار كانوا ناشطين رئيسيين في حملة ممنهجة على فيسبوك استهدفت أقلية الروهينغا المسلمة في البلاد». وأوضحت المصادر أنّ «عناصر الجيش حاولوا الظهور على الموقع كمستخدمين عاديين لخدماتهم، لكنهم في المقابل كانوا يروجون لقصص كاذبة، بينها اعتبار الإسلام تهديداً للبوذية، واغتصاب رجل مسلم لامرأة بوذية». كما أشارت المصادر إلى أنّ العسكريين «كلفوا أيضاً بجمع معلومات استخباراتية عن الحسابات الشعبية، وانتقاد المنشورات غير المواتية للجيش».

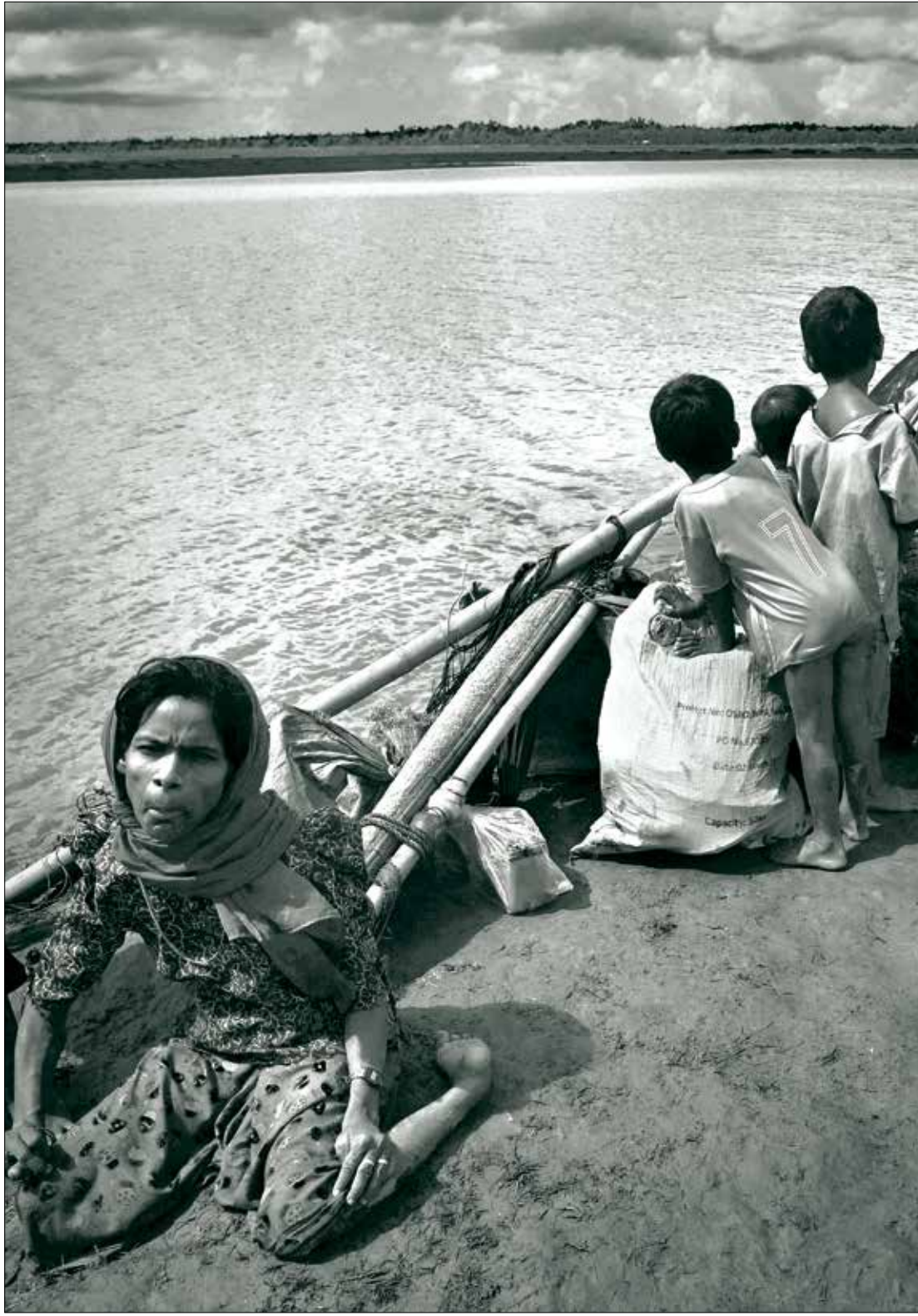
ووفق الصحيفة نفسها، استمرت هذه الحملة حتى دانت منظمات حقوقية دولية الدعاية المناهضة للروهينغا التي أدت إلى «التحريض على القتل، والاعتصاب والقيام بأكثر نزوح بشري قسري في التاريخ الحديث».

وأشارت صحيفة «ذا غارديان» البريطانية، في سبتمبر/ أيلول عام 2018، إلى تزايد المنشورات المناهضة للروهينغا على المنصة الاجتماعية، وتحول الأوضاع في ميانمار، بسبب «فيسبوك»، إلى «فوضى عارمة». ونقلت الصحيفة البريطانية عن خبراء قولهم: «لا نعرف كيف ينام (مارك) زوكربيرغ (مؤسس فيسبوك) وزملاؤه لئلاّ يعد ظهور أدلة على تزايد المشاركات التي تخرّص على العنف على موقعهم».

وفي 4 فبراير/شباط الماضي، كشفت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) أنّه عندما استولى جيش ميانمار على السلطة في انقلاب عسكري، شاهد الكثير من المواطنين أحداث الانقلاب في وقت وقوعها الفعلي على «فيسبوك»، باعتبارها المصدر الأول للأخبار والمعلومات في البلاد.

ومنذ ذلك الحين، استنتج الحقوقيون التابعون للأمم المتحدة أنّ خطاب الكراهية على «فيسبوك» لعب «دورا رئيسياً» في «إثارة العنف» في ميانمار.

كما نقلت «بي بي سي» عن رين فوغيماتسو، من مركز «بروغريسيف فويس» للأبحاث، قوله إنّ موقع «فيسبوك» كان «مواطناً في إبادة جماعية». وأضاف لـ«بي بي سي»: «كانت هناك بالفعل إشارات ودعوات قوية لفيسبوك للتعامل مع التحريض على العنف على المنصة، لكنّ عدم تحركهم (مسؤولو فيسبوك) ساهم حقاً في تأجيج العنف في ميانمار».



فرّ أكثر من 730 ألفاً من مسلمي الروهينغا من ولاية راخين في 2017 (الدرنايك مخرجي/فرانس برس)

باب الإنترنت الوحيد

لتحقيق أجرته المجموعة الحقوقية «غلوبال وتنس» في يونيو/حزيران الماضي، روج موقع «فيسبوك» المحتوى الذي يوجع العنف ضد المتظاهرين المناهضين للانقلاب العسكري في ميانمار، ويضخم المعلومات المضللة. وجدت «غلوبال وتنس» أنّ خوارزمية «فيسبوك» تواصل دعوة المستخدمين إلى الاطلاع على محتوى ينتهك سياساتها. رصدت المجموعة الحقوقية منشورات تدعو إلى القتل، وتمجد عنف المؤسسة العسكرية، وتروج للأخبار الزائفة، مثل المزاعم عن وجود عناصر تابعين لـ«داعش» في ميانمار وأنّ الجيش استولى على السلطة بسبب «تزوير الانتخابات».

قالت «غلوبال وتنس» حينها إنّ تقريرها أظهر أنّ التنظيم الذاتي الخاص بـ«فيسبوك» لا يعمل، ودعت إلى إخضاع خوارزمية الموقع للتحقيق المستقل.

تعدّ ميانمار أكثر دولة في جنوب شرقي آسيا استخداماً لمنصة «فيسبوك»، إذ يُقبل عليها نحو نصف سكان البلاد البالغ عددهم 54 مليون نسمة، وفقاً لتحليل من خدمة «رويترز غرافيكس» في إبريل/نيسان الماضي. وأفاد تقرير للهيئة العالمية لمشغلي الهاتف المحمول «جي إس إم آيه» بأن الكثير من الأشخاص في ميانمار يعتبرون «فيسبوك» نقطة الدخول الوحيدة على الإنترنت للحصول على المعلومات، وبأنّ معظمهم يعتبرون منشوراته بمثابة أخبار. وتدرك السلطات العسكرية في البلاد هذين النفوذ والإقبال اللذين تحظى بهما «فيسبوك» فسارعت إلى إجبار مزودي الإنترنت الرئيسيين على حظرها. بعد الانقلاب في فبراير/شباط الماضي، خوفاً من استخدامها من قبل المعارضين في تنظيم الاحتجاجات. وفقاً

